الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/49/L.36
21 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
التجارة والتنمية

الجزائر: مشروع قرار*

تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٢٠٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٨٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ تسلم بأنه بالاضافة إلى المشاكل العامة التي تواجهها البلدان النامية، يعاني كثير من البلدان الجزرية النامية من معوقات محددة تتعلق بالتجارة والتمويل، وهي ناشئة عن صغر حجمها، ومواقعها النائية، وتشتتها الجغرافي، وسهولة تأثرها بالكوارث الطبيعية، وهشاشة نظمها الايكولوجية، وما تواجهه من قيود في مجالي النقل والاتصالات، وبُعدها الشديد عن مراكز الأسواق، وصغر أسواقها الداخلية إلى حد كبير، وافتقارها إلى الموارد الطبيعية، وضعف قدرتها التكنولوجية المحلية، وحدة مشكلة حصولها على إمدادات المياه العذبة، واعتمادها الشديد على الواردات وعلى عدد قليل من السلع الأساسية، ونضوب مواردها غير المتجددة، والهجرة منها، وخاصة هجرة العاملين ذوي المهارات الرفيعة المستوى، ونقص الموظفين الاداريين لديها، وفداحة أعبائها المالية،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

9445968

../..

211194 211194 94-45968

وإذ تسلم أيضا بأن العديد من تلك العوامل يظهر معا في البلدان الجزرية النامية، مما يجعل هذه البلدان ضعيفة وتابعة اقتصاديا واجتماعيا، ولا سيما في البلدان الصغيرة و/أو المشتتة جغرافيا،

وإذ تلاحظ أن العديد من البلدان الجزرية النامية هي من أقل البلدان نموا،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الجزرية النامية ، ولا سيما البلدان الجزرية الصغيرة النامية ذات الاقتصادات المفتوحة والمتقلبة للغاية، تواجه بيئة اقتصادية دولية في التسعينات قد تؤثر بشدة في قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يساورها القلق لما لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر من آثار ضارة على البلدان الجزرية النامية،

وإذ تؤكد أهمية جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والالتزامات الواردة فيه، وخاصة في الفرع زاي من الفصل ١٧، المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١]،

وإذ تشدد على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، وبرنامج العمل الذي أقره المؤتمر[٢]،

وإذ تحيط علما بالمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي عقد في يوكوهاما باليابان، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا[٣]،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol.I and Vol.I/Corr.1, Vol.II, Vol.III and Vol.III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات المتخذة من جانب المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدج تاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/ابريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.167/9 و Corr.1 and 2) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 94.I.18)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٣) "تقرير المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، يوكوهاما، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤" (A/CONF.172/9 و Add.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

١ - تؤكد من جديد قراريها ٢٠٢/٤٥ و ١٨٦/٤٧ وغيرهما من قرارات الجمعية العامة وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ذات الصلة، وتطالب بتنفيذها الفوري والفعّال؛

٢ - تعرب عن تقديرها للدول وللمؤسسات والهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها التي استجابت للاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية؛

٣ - ترحب ببرنامج العمل الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٢]؛

٤ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن وضع استراتيجية إنمائية للبلدان الجزرية النامية[٤]؛

٥ - ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان الجزرية النامية لاعتماد سياسات تعالج مشاكلها المحددة المتعلقة بالتجارة والتمويل، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجال التعاون والتكامل الاقليميين، وتطلب إلى تلك البلدان أن تواصل السعي، وفقا لأهدافها وسياساتها وأولوياتها الوطنية، إلى اتخاذ المزيد من التدابير لزيادة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي، ولجعل اقتصاداتها أقل ضعفا بتنمية قدرتها على مواجهة الصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتغيرات الاقتصادية الخارجية، ولتعزيز تنميتها المستدامة؛

٦ - تناشد المجتمع الدولي:

(أ) أن يحافظ على مستوى المساعدة المالية والتقنية التساهلية المقدمة إلى البلدان الجزرية النامية، وأن يزيده حيثما أمكن؛

(ب) أن يزيد إلى الحد الأمثل من امكانية حصول البلدان الجزرية النامية على المساعدة المالية والتقنية التساهلية، وذلك بمراعاة أمور في جملتها الاحتياجات الانمائية المحددة لتلك البلدان والمشاكل التي يتحتم عليها أن تواجهها؛

(ج) أن ينظر في استعراض آليات الاجراءات القائمة المستخدمة في توفير الموارد التساهلية للبلدان الجزرية النامية، مع مراعاة أوضاعها وإمكاناتها الانمائية؛

---

(٤) A/49/227 و Add.1 و 2.

(د) أن يكفل تمشي المساعدة مع الأولويات الوطنية، وحيثما كان ذلك مناسبا، مع الأولويات الاقليمية للبلدان الجزرية النامية؛

(هـ) أن يساعد تلك البلدان في الحصول على أقصى فائدة ممكنة من اتفاقات جولة أوروغواي، والنظر في تحسين الترتيبات التجارية و/أو الترتيبات الأخرى القائمة من أجل مساعدتها في تعويض الآثار الضارة المحتملة لجولة أوروغواي فيما يتصل بتجارتها الخارجية، والنظر في اعتماد هذه الترتيبات على صعيد أوسع نطاقا؛

(و) أن يواصل كفالة بذل جهد متضافر لمساعدة البلدان الجزرية النامية، بناء على طلبها، في تحسين قدراتها المؤسسية والادارية وفي تلبية احتياجاتها الشاملة فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية؛

(ز) أن يوفر مساعدة تقنية ترمي إلى استحداث صادرات متنوعة تتضمن سلعا وخدمات خاصة بهذه البلدان؛

(ح) أن يقدم الدعم للبلدان الجزرية النامية كي تعزز قدراتها الوطنية والاقليمية في مجال إدارة مناطقها الاقتصادية الخالصة واستغلالها ومراقبتها؛

(ط) أن يعطي أولوية عالية لمشاريع الاستثمار والمساعدة التقنية، التي تستهدف تحسين نوعية وكفاءة وسلامة خدمات النقل ومقوماته، إلى جانب نوعية وتغطية شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية؛

(ي) أن يقدم المساعدة، حيثما يكون ذلك مناسبا، إلى البلدان الجزرية النامية للتخفيف من عواقب تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر؛

(ك) أن يواصل، حيثما كان ذلك ملائما، توفير المساعدة للدول الجزرية النامية فيما يتصل باستعدادها للاستجابة للكوارث الطبيعية و/أو تخفيف حدتها، مع مراعاة ما تتسم به هذه الدول من انجرافية خاصة؛

٧ - تدعو البلدان الجزرية النامية إلى أن تضاعف كذلك من ترتيباتها التعاونية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، وبخاصة لمعالجة مشكلة الاقتصادات المرتفعة التكلفة، بالقيام، حيثما يكون ذلك مناسبا، باستحداث خدمات موحدة للحد من ارتفاع نصيب الفرد من تكاليف الهياكل الأساسية والخدمات العامة وباستحداث نظم اقليمية للنقل والاتصالات؛

٨ - تحث مرة ثانية المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير كافية للاستجابة إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية ومواصلة تقديم تقارير بشأن تلك التدابير، بواسطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حسب الاقتضاء؛

٩ - تحث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يعزز دوره في حدود ولايته بوصفه مركز التنسيق فيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة على الصعيد العالمي لصالح البلدان الجزرية النامية وأن يؤدي دور العامل الحفاز وذلك بالقيام، في جملة أمور، بمواصلة مساعدته التقنية للبلدان الجزرية النامية بشأن تنفيذ الوثيقة الختامية المتعلقة باحتمالات التجارة والتنمية لهذه البلدان، وتنظيم وتسهيل تبادل المعلومات والخبرة فيما بين الأقاليم، في تعاون كامل مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، حسب الاقتضاء؛

١٠ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، في تعاون وثيق مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بعقد اجتماع للخبراء الحكوميين بالبلدان الجزرية النامية، والبلدان المانحة، والمؤسسات المتصلة بالتنمية والتجارة، في عام ١٩٩٦ بنيويورك، من أجل استعراض تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالتجارة والتمويل، والتي يجري اتخاذها على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والدولية لمواجهة المشاكل والاحتياجات الخاصة بالبلدان الجزرية النامية في هذه المجالات؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين تقريرا عن محصلة متابعة الاجتماع المشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه.

- - - - -